

## اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد  
من سفرته الميمونه الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاحد الواقع في ١٣/٤/١٩٨٦

١٩٨٦/٤/١٤

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

الجريدة الرسمية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ٧ شعبان سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ١٦ نيسان سنة ١٩٨٦ م العدد ٣٣٨٩

## الفهرس

صفحة

٦٢١	نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٦ تنظيم تصنيف بدقي الحسابات
٦٢٤	اتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن الخطوط الجوية بين اقليميهما وفيها ورائهما
٦٤١	اجور المعالجة في المستشفيات والمراكز التابعة لوزارة الصحة
٦٤٢	تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٨٦ تعليمات الدراسة في كليات المجتمع
٦٤٦	قرارات مبيدات آفات زراعية لسنة ١٩٨٦

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأصل

## نخس الحسن بن طهرل نأيب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٢  
نأمر بوضع النظام الآتي : —

نظام رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٦  
نظام تصنيف مدققي الحسابات

صادر بالاستناد الى المادة ١٩ من قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٥

المادة ١ — يسمى هذا النظام ١ نظام تصنيف مدققي الحسابات لسنة ١٩٨٦ ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — تكون للكليات والعبارة التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

القانون	:	قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٥ .
الجلس	:	مجلس مهنة تدقيق الحسابات .
المهنة	:	مهنة تدقيق الحسابات .
المدقق المرخص الممارس	:	مدقق الحسابات الذي نجح في الامتحان المقرر له بمقتضى القانون ويمارس المهنة لصالحه او لصالح الغير .

المادة ٣ — تنقسم عمليات تدقيق حسابات الشركات والمؤسسات والهيئات والامراء لاغراض تصنيف المدققين بمقتضى احكام هذا النظام الى المجموعات التالية : —

المجموعة ١ : البنوك والشركات المالية وشركات التأمين ، اعمال الصرافة والشركات الصناعية المساهمة العامة ونروع الشركات الاجنبية العاملة في المملكة والهيئات الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة .

المجموعة ب : الشركات المساهمة العامة باستثناء ما ورد في المجموعة (ا) .

المجموعة ج : الشركات المساهمة الخصوصية وشركات الاشخاص والمؤسسات الفردية والجمعيات والنوادي والنقابات وسواها من الهيئات والمؤسسات والشركات التي لا يقع تصنيفها ضمن أي من المجموعتين (١) و (ب) .

المادة ٤ — يصنف المدققون الممارسون حسب الفئات التالية : —

الفئة ١ . — ويصنف في هذه الفئة : —

- ١ . المدقق المرخص بموجب القانون ويحمل ايا من المؤهلات المنصوص عليها في البند ١ او ٢ او ٣ او ٧ من الفقرة (د) من المادة ٤ من القانون .
- ٢ . المدقق المرخص قبل صدور القانون ويحمل ايا من المؤهلات المنصوص عليها في البند ١ او ٢ او ٣ او ٧ من الفقرة (د) من المادة ٤ من القانون .

١ . المدقق المرخص بموجب القانون ويحمل احدى المؤهلات المنصوص عليها في البند ٤ من الفقرة (د) من المادة ٤ من القانون او اذا كان ممن تنطبق عليه احكام البند ٦ من الفقرة ١ من المادة ٤ من القانون ويحمل الشهادة الجامعية الاولى ( بكالوريوس ) او ما يعادلها من احدى كليات التجارة والاقتصاد والقانون المعترف بها في المملكة .

٢ . المدقق المرخص قبل صدور القانون ويحمل احدى المؤهلات المنصوص عليها في البند ٤ من الفقرة (د) من المادة ٤ من القانون .

الفئة ج . — ويصنف في هذه الفئة : —

١ . المدقق المرخص بموجب القانون وتنطبق عليه شروط المؤهلات العلمية والخبرة المنصوص عليها في البند ٥ من الفقرة (د) من المادة ٤ من القانون او ممن تنطبق عليهم احكام البند ٦ من الفقرة ٢ من المادة ٤ من القانون ويحمل الشهادة الجامعية الاولى من كليات اخرى معترف بها في المملكة غير كليات التجارة والاقتصاد والقانون .

٢ . المدقق المرخص قبل صدور القانون ويحمل المؤهلات العلمية المنصوص عليها في البند ٥ من الفقرة (د) من المادة ٤ من القانون او دون تلك المؤهلات مع تولي الخبرة المبينة في البند المذكور في جميع الحالات .

المادة ٥ — ١ — مع مراعاة احكام الفقرتين ب ، ج من هذه المادة يحق للمدققين ممارسة المهنة حسب تصنيفهم وذلك على الوجه التالي : —

الفئة ١ . — ويحق للمصنف فيها القيام بعمليات تدقيق الحسابات الخاصة بالشركات والهيئات والمؤسسات والافراد المبينة في المجموعات (ا) و (ب) و (ج) المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا النظام .

الفئة ب . — ويحق للمصنف فيها ان يتولى القيام بعمليات تدقيق الحسابات الخاصة بالشركات المبينة في المجموعتين ب ، ج المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا النظام .

الفئة ج . — ويحق للمصنف فيها ان يتولى القيام بعمليات تدقيق الحسابات الخاصة بالمجموعات والهيئات المبينة في المجموعة (ج) المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا النظام .

ب — يرتب على المدقق المرخص الممارس الذي تنطبق عليه احكام المادة ١٣ من القانون ان يقدم الى المجلس خلال ٦٠ يوما من تاريخ سريان هذا النظام طلبا لتصنيفه وفقا لاحكامه وذلك تحت طائلة اتخاذ الاجراءات والعقوبات التأديبية بحقه بما في ذلك توقيفه عن ممارسة المهنة او الغاء رخصته نهائيا .

ج — يحق للمدقق المرخص الذي تنطبق عليه احكام الفقرة (ب) من هذه المادة الاستمرار في تدقيق حسابات الشركات والهيئات والمؤسسات والامراء التي كان يقوم بتدقيقها عند صدور هذا النظام وذلك لمدة خمس سنوات من سريان احكامه ، على ان لا يقوم بتدقيق حسابات اي شركة او هيئات او مؤسسات اخرى او افراد اخرين خلال تلك المدة او بعد انتهائها الا في حدود الفئة التي تم تصنيفه فيها .

المادة ٦ — يتم نقل المدقق المرخص المصنف من فئة الى اخرى على النحو التالي : —

١ — ينتقل الى الفئة (ا) : —

١ . المدقق المرخص الممارس الحاصل على الشهادة الجامعية الاولى ( بكالوريوس ) او ما يعادلها من احدى كليات التجارة او الاقتصاد او القانون المعترف بها في المملكة اذا امضى في ممارسة المهنة في الفئة (ب) مدة لا تقل عن سنة واحدة .

٢ . المدقق المرخص الممارس المصنف في الفئة (ج) اذا حصل على الشهادة الجامعية الاولى ( البكالوريوس ) في المحاسبة .

ب — ينتقل الى الفئة (ب) : —

١ . المدقق المرخص الممارس اذا امضى في ممارسة المهنة في الفئة (ج) مدة لا تقل عن سنتين .

٢ . المدقق المرخص الممارس في الفئة (ج) اذا حصل على الشهادة الجامعية الاولى ( البكالوريوس ) من احدى كليات التجارة او الاقتصاد او القانون المعترف بها في المملكة .

هكذا من الأهل



المادة ٧ - ١ - يقدم طلب الانتقال من فئة إلى أخرى من قبل المدقق المرخص الممارس إلى أمين السر على النموذج المقرر من قبل المجلس مرتين به الوثائق التي تثبت توفر شروط الانتقال . وعلى المجلس أن يفصل في الطلب خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ تقديمه وأن يبلغ قراره بشأنه إلى مقدم الطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره وإذا أجاز التبريد بواسطة البريد المسجل فيعتبر القرار ملغيا لصالحه خلال مدة لا تزيد على عشرة أيام من تاريخ ايداعه في البريد المسجل على العنوان الذي أدرج على طلب الانتقال أو قدمه المدقق للمجلس بأي صورة أخرى أو في أي وقت آخر .

ب - للمدقق الذي رفض طلبه بالانتقال من فئة إلى أخرى أن يقدم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه قرار الرفض طلبا للمجلس لإعادة النظر في قراره .

المادة ٨ - يتم تدوين أسماء المدققين المرخصين حسب فئات التصنيف في سجلات خاصة تعد لهذا الغرض من قبل أمين سر المجلس ويحتفظ بها لدى ديوان المحاسبة وجمعية مدققي الحسابات .

المادة ٩ - ١ - يحظر على أي مدقق مرخص ممارسة مهنة في فئة معينة أن يقوم بأي عملية من عمليات التدقيق أو ممارسة أي عمل من أعمال المهنة تقع ضمن العمليات أو الأعمال التي لا يحق للمدقق المصنف في فئة القيام بها بموجب أحكام هذا النظام وذلك تحت طائلة المسؤوليات الجزائية والتأديبية .

ب - على المدقق المرخص الممارس عند توقيعه على أي وثيقة تتعلق بعمله أن يدرج بوضوح إلى جانب توقيعه رقم رخصته بممارسة المهنة والفئة التي صنف فيها .

١٩٨٦/٢/٢٢

## الحسن بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

د. حازم نسيه

نائب رئيس الوزراء  
وزير التربية والتعليم  
عبد الوهاب المجاليرئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
زيد الرفاعيوزير  
الخارجية  
طاهر المصريوزير  
المواصلات  
محي الدين الحسينيوزير العمل  
والشؤون الاجتماعية  
المهندس خالد الحاج حسنوزير  
الداخلية  
حسن الكايدوزير دولة  
للشؤون البرلمانية  
د. سامي جودهوزير التكوين  
والصناعة والتجارة  
د. رجائي المشروزير  
الاشغال العمالية  
المهندس محمود الحوامدةوزير الاوقاف والشؤون  
والمقدسات الاسلامية  
د. الشيخ عبدالعزيز الخطيبوزير الشؤون البلدية  
والعمرية والبيئة  
مروان الحمودوزير  
الزراعة  
المهندس احمد دفتانوزير  
التعليم العالي  
د. ناصر الدين الأسدوزير  
التخطيط  
د. عبدالله التسوروزير الطاقة والثروة المعدنية  
وزير المالية بالوكالة  
د. هشام الخطيبوزير  
الشباب  
مشار القناريوزير شؤون  
الأرض المحتلة  
طاهر كتمانوزير  
الصحة  
د. زيد هزلهوزير  
المعدل  
رياض الشنكمهوزير الاعلام والثقافة  
والسياحة والآثار  
محمد الخطيب

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠١٢ تاريخ ١٩٨٦/١/٢٢ المتضمن الموافقة على الاتفاقية التي تم التوصل إليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن الخطط الجوية بين اقليميهما وفيما ورائهم بأشكلاها التالي : -

## اتفاق

## بين

## حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة جمهورية مصر العربية ، بشأن الخطوط الجوية بين اقليميهما وفيما ورائهما

بما ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية طرفان في معاهدة الطيران المدني الدولي المفتوحة للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من ديسمبر سنة ١٩٤٤ .  
ورغبة منهما في عقد اتفاق مكمل للمعاهدة المذكورة ، بغرض انشاء خطوط جوية بين اقليميهما وفيما ورائهما .

فقد اتفقتا على ما يلي : -

## المادة - ١ -

## تعريف

فيما يتعلق بتطبيق هذا الاتفاق ، ما لم يقتض النص خلاف ذلك :

١ . يقصد باصطلاح ( المعاهدة ) معاهدة الطيران المدني الدولي المفتوحة للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بما في ذلك أي ملحق معتد طبقا للمادة ١٠ من تلك المعاهدة وأي تعديل للملاحق أو للمعاهدة يتم طبقا للمادتين ١٠ و ١٤ منها طالما ان هذه الملاحق والتعديلات قد اصبحت نافذة المعمول أو صدق عليها الطرفان المتعاقدان .

ب . يقصد باصطلاح ( سلطات الطيران المدني ) بالنسبة لجمهورية مصر العربية رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للطيران المدني أو أي شخص أو هيئة يعهد إليها القيام بأي من الوظائف التي يمارسها حاليا أو وظائف مماثلة ، وبالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية سلطة الطيران المدني أو أي شخص أو هيئة يعهد إليه مباشرة وتليه معينة تتعلق بهذا الاتفاق .

ج . يقصد باصطلاح ( مؤسسة نقل جوي معينة ) مؤسسة النقل الجوي التي يتم تعيينها والترخيص لها طبقا للمادة ٤ من هذا الاتفاق .

د . يقصد باصطلاح ( الاقليم ) فيما يخص الدولة لمعنى المحدث له في المادة ٢ من المعاهدة .

هـ . يقصد باصطلاحات ( خط جوي ) و ( خط جوي دولي ) و ( مؤسسة نقل جوي ) و ( الهبوط لأغراض غير تجارية ) نفس المعاني المحددة على التوالي لهائي المادة ١٦ من المعاهدة .

هذا من الملاحق

### المادة - ٢ - منح الحقوق

١ - يمنح كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر الحقوق التالية فيما يتعلق بتشغيل خطوطه الجوية الدولية المنتظمة :

١ - الحق في عبور اقليمه دون الهبوط فيه .

ب - الحق في الهبوط في اقليمه لغراض غير تجارية .

٢ - يمنح كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المبينة في هذا الاتفاق بغرض انشاء خطوط جوية دولية منتظمة على الطرق المحددة في القسم المخصص لذلك من جدول الطرق الملحق بهذا الاتفاق . ويطلق على هذه الخطوط والطرق (الخطوط المتفق عليها) و (الطرق المحددة) على التوالي وتتمتع مؤسسات النقل الجوي المعينة من جانب كل طرف متعاقد اثناء تشغيلها خط متفق عليه على طريق محدد بالإضافة الى الحقوق الموضحة في الفقرة ١ من هذه المادة بالحق في الهبوط في اقليم الطرف المتعاقد الآخر في النقاط المحددة لهذا الطريق في جدول الطرق الملحق بهذا الاتفاق وذلك لغرض اخذ وانزال ركاب وبضائع و بريد .

٣ - ليس في نص الفقرة ٢ من هذه المادة ما يمكن تفسيره على انه يمنح مؤسسات النقل الجوي التابعة لطرف متعاقد حق نقل ركاب وبضائع و بريد نظرا لاجر او مكافاة من اقليم الطرف المتعاقد الآخر الى نقطة اخرى داخل نفس الاقليم .

### المادة - ٣ - تعيين مؤسسات النقل الجوي

١ - يحق لكل طرف متعاقد ان يخطر الطرف المتعاقد الآخر كتابة بتعيين مؤسسة نقل جوي او اكثر لتشغيل الخطوط الجوية المتفق عليها على الطرق المحددة .

٢ - على الطرف المتعاقد الآخر عند تسلم هذا التعيين ان يصدر بدون تاخير تراخيص التشغيل اللازمة لمؤسسة او مؤسسات النقل الجوي المعينة مع مراعاة احكام الفقرتين ٣ و ٤ من هذه المادة .

٣ - يجوز لسلطات الطيران المدني لدى احد الطرفين المتعاقدين ان تطلب من مؤسسة النقل الجوي المعينه من الطرف المتعاقد الآخر اثبات انه يتوافر فيها الشروط التي تتطلبها القواعد والقوانين التي تطبقها هذه السلطات بصورة بالوجه ومعتولة على تشغيل الخطوط الجوية الدولية والتي تكون متفقة مع احكام المعاهدة .

٤ - يحق لكل طرف متعاقد ان يرفض منح تراخيص التشغيل المشار اليها في الفقرة ٢ من هذه المادة او يرض ما يراه ضروريا من شروط على ممارسة مؤسسة النقل الجوي المعينة للحقوق المبينة في المادة ٢ من هذا الاتفاق ، وذلك في اية حالة لا يقتنع فيها هذا الطرف المتعاقد بان الملكية الجوهرية لهذه المؤسسة وادارتها الفعلية في يد الطرف المتعاقد الذي مينها او في يد رعاياه .

٥ - يجوز لمؤسسة النقل الجوي التي يتم تعيينها واصدار تراخيص التشغيل لها ان تغفل الخطوط الجوية المتفق عليها ، بشرط ان يكون الاجر الذي تسببه تشغيله وفقا لاحكام المادة ٨ من هذا الاتفاق ساري المفعول بالنسبة لهبط الخطوط .

### المادة - ٤ - الغاء او وقف تراخيص التشغيل

١ - يحق لكل طرف متعاقد الغاء ترخيص التشغيل او وقف ممارسة مؤسسة النقل الجوي المعينة من الطرف المتعاقد الآخر للحقوق المبينة في المادة الثانية من هذا الاتفاق او غرض ما يراه ضروريا من شروط على ممارسة هذه الحقوق .

١ - في اية حالة لا يقتنع فيها بان الملكية الجوهرية والادارية الفعلية لهذه المؤسسة في يد الطرف المتعاقد الآخر الذي عينها او يد رعاياه هذا الطرف المتعاقد ، او  
ب - في حالة تنصير هذه المؤسسة في اتباع القوانين او اللوائح المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق ، او  
ج - في حالة عدم قيام مؤسسة النقل الجوي بالشغيل طبقا للشروط المقررة في هذا الاتفاق .

٢ - اذا لم يكن الالغاء الفوري او الوقف او فرض الشروط الواردة في الفقرة ١ من هذه المادة ضروريا لمنع وقوع مخالفات جديدة للقوانين او اللوائح مانعه لا يجوز ممارسة هذا الحق الا بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر .

### المادة - ٥ -

#### الاعفاء من الرسوم المفروضة على المعدات والوقود والمؤن وغيرها

١ - تعفى من الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش وغيرها من الفرائض المشابهة الاخرى طائرات مؤسسات النقل الجوي المعينة من اي طرف متعاقد التي تسيرها على الخطوط الجوية الدولية وكذلك المعدات المعنادة وكميات الوقود وزيوت التشحيم وخزين الطائرات ( بما في ذلك المواد الغذائية والمشروبات والدخان ) الموجودة على متن هذه الطائرات لدى وصولها لاقليم الطرف المتعاقد الآخر ، بشرط ان تنقل هذه المعدات والمؤن على متن الطائرات لحين اعادة تصديرها او استخدامها على الجزء من الرحلة الذي يتم فوق ذلك الاقليم .

٢ - تعفى كذلك من نفس الرسوم والفرائض باستثناء الرسوم التي يتم تحصيلها مقابل الخدمة المقدمة :  
١ - خزين الطائرات الذي تبون به في اقليم طرف متعاقد وفي الحدود التي تحددها السلطات التابعة لذلك الطرف المتعاقد ، وذلك لاستعماله على متن الطائرات المغادرة المستعملة في خط جوي دولي يسيره الطرف المتعاقد الآخر .

ب - قطع الفيلار التي يتم ادخالها في اقليم احد الطرفين المتعاقدين لصيانة او اصلاح الطائرات المستعملة في خطوط جوية دولية بواسطة مؤسسات النقل الجوي المعينة من الطرف المتعاقد الآخر .  
ج - الوقود وزيوت التشحيم المخصصة لتبوين الطائرات التابعة لمؤسسات النقل الجوي المعينة من الطرف المتعاقد الآخر ، والمستخدمة في خطوط جوية دولية ، حتى ولو تم هذا التبوين في اقليم الطرف المتعاقد الآخر واستخدم في تشغيل جزء من الرحلة فوق اقليم الطرف المتعاقد الذي اخذت منه . ويجوز وضع المواد المشار اليها في البنود (١) و (ب) و (ج) اعلاه تحت اشراف السلطات الجمركية او رقابتها .

### المادة - ٦ -

#### انزال معدات الطائرات وغيرها

لا يجوز انزال معدات الاتلاع المعتادة ، وكذلك المواد والمؤن الموجودة على متن الطائرات التابعة لاي من الطرفين المتعاقدين ، في اقليم الطرف المتعاقد الآخر الا بعد موافقة السلطات الجمركية في هذا الاقليم . وفي هذه الحالة يجوز ان توضع هذه المواد والمعدات والمؤن تحت اشراف السلطات المذكورة حتى وقت اعادة تصديرها او الى ان يتم التصرف فيها وفقا للقواعد الجمركية .

### المادة - ٧ -

#### الحدائق التي تحكم تشغيل الخطوط المتفق عليها

١ - يجب ان تتاح لمؤسسات النقل الجوي المعينة من الطرفين المتعاقدين ممرس ماعله ومكافئته لتشغيل الخطوط المتفق عليها على الطرق المحددة بين اقليميهما .

هكذا من الاصل



٢ - على مؤسسات النقل الجوي المعنية من كل طرف متعاقد ان تراعي مصالح مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الاخر عند تشغيلها الخطوط المتفق عليها حتى لا تؤثر بلا مبرر على الخطوط التي تشغلها على نفس الطرق كلها او جزء منها .

٣ - يجب ان تتناسب الخطوط المتفق عليها التي تشغلها مؤسسات النقل الجوي المعنية من الاطراف المتعاقدة مع متطلبات الجهور للنقل على الطرق المحددة وان يكون هدفها الرئيسي توفير حوله بمقابل معقول، تتناسب مع الاحتياجات القائمة والتي يمكن توقعها بطريقة معقولة لنقل الركاب والبضائع والبريد التابعة من او القاصدة الى اقليم الطرف المتعاقد الذي عين مؤسسة النقل الجوي . ويجب ان يتم نقل الركاب والبضائع بتضمينه البريد سواء في حالة الاخذ من او الانزال في نقاط واردة في الطرق المحددة في اقليم دول غير تلك التي عينت المؤسسة وذلك وفقا للمبادئ العامة التي تقضى بان تتناسب الجبولة مع:

- احتياجات الحركة من وإلى اقليم الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة .
- احتياجات الحركة في المنطقة التي تمر خلالها الخطوط المتفق عليها ، وذلك بعد مراعاة خطوط النقل الأخرى التي تسيرها مؤسسات النقل الجوي التابعة للدول التي تتكون منها المنطقة .
- احتياجات مؤسسة النقل الجوي في عملياتها العابرة .

#### المادة - ٨ -

##### التعريفات

- ١ - مقصد باصطلاح "تعريفه" في الفقرات التالية الاسعار التي تدفع لنقل الركاب والبضائع وشروط تطبيقها بها في ذلك اجور وشروط الوكالات والخدمات المساعدة الأخرى مع استبعاد مقابل وشروط نقل البريد .
- ٢ - تحدد التعريفات التي تتقاضاها المؤسسات التابعة لطرف متعاقد للنقل الى ومن اقليم الطرف المتعاقد الاخر في مستويات معقولة ، مع مراعاة جميع العوامل المتعلقة بذلك بها في ذلك تكلفة التشغيل والربح المعقول والتعريفات التي تتقاضاها مؤسسات النقل الجوي الأخرى .
- ٣ - تحدد التعريفات المشار اليها في الفقرة ٢ من هذه المادة ان امكن بالاتفاق بين مؤسسات النقل الجوي المعنية التابعة لكلا الطرفين المتعاقدين بعد التشاور مع مؤسسات النقل الجوي الأخرى التي تعمل على طريق كله او جزء منه ويتم هذا الاتفاق كلما امكن ذلك باستخدام اجراءات الاتحاد الدولي للنقل الجوي الخاصة بتحديد التعريفات .
- ٤ - يجب تقديم التعريفات التي يتم الاتفاق عليها الى سلطات الطيران التابعة للطرفين المتعاقدين لاعتبارها وذلك قبل الموعد المقترح لبدء العمل بها بتسعين (٩٠) يوما على الاقل . ويجوز انقاص هذه المدة في حالات خاصة بشرط موافقة السلطات المذكورة .
- ٥ - يجوز ان تصدر هذه الموافقة مراحلة وفي حالة عدم اعلان اي من سلطات الطيران عن عدم موافقتها خلال ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ تقديم التعريفات ، طبقا للفقرة الرابعة من هذه المادة ، تعتبر هذه التعريفات قد اُعتمدت . وفي حالة انقاص المدة المحددة لتقديم التعريفات طبقا للفقرة الرابعة ، فيجوز لسلطات الطيران ان تنفق على تقليل المدة التي يلزم فيها الاخطار بعدم الموافقة عن ثلاثين (٣٠) يوما .
- ٦ - اذا لم يتم الاتفاق على تعريفه وفقا للفقرة ٣ من هذه المادة ، او اذا قامت احدى سلطات الطيران خلال المدة المقررة وفقا للفقرة ٥ من هذه المادة باخطار سلطات الطيران الأخرى بعدم موافقتها على تعريفه ائبق عليها طبقا لاحكام الفقرة ٣ من هذه المادة ، ويجب على سلطات الطيران التابعة للطرفين المتعاقدين محاولة تحديد التعريفه بالاتفاق المشترك بينهما بعد التشاور مع سلطات الطيران التابعة لأي دولة أخرى تعتبر مشغولة بمقايدها .

- ٧ - اذا لم تتمكن سلطات الطيران من الاتفاق على اية تعريفه تقدم لها وفقا للفقرة ٤ من هذه المادة او تحديد اية تعريفه وفقا للفقرة ٦ من هذه المادة فوجب على النزاع وفقا لاحكام المادة ١٣ من هذا الاتفاق .
- ٨ - نزل التعريفه المحدده وفقا لاحكام هذه الماد قسارية المفعول الى ان يتم تحديد تعريفه جديده . ومع ذلك لا يجوز بموجب هذه الفقرة ان يمتد العمل باية تعريفه لاكثر من اثني عشر (١٢) شهرا بعد التاريخ المحدد لانتهائها .

#### المادة - ٩ -

##### تقديم الاحصاءات

تزود سلطات الطيران المدني التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين سلطات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الاخر بناء على طلبها بالبيانات الاحصائية الدورية وغيرها التي قد تكون مطلوبة بصورة معقولة من اجل اعادة النظر في الجبولة التي تقدمها مؤسسات النقل الجوي المعنية التابعة للطرف المتعاقد المشار اليه اولا في هذه المادة على الخطوط المتفق عليها . ويجب ان تشمل هذه البيانات كافة المعلومات اللازمة لتحديد كمية الحركة التي نقلتها هذه المؤسسات على الخطوط المتفق عليها وكذا بنوع هذه الحركة ومقصدها النهائي .

#### المادة - ١٠ -

##### تحويل فائض الإيرادات

يمنع كل طرف متعاقد مؤسسات النقل الجوي المعنية التابعة للطرف المتعاقد الاخر حق التحويل الحر لفائض الإيرادات عن المصروفات الذي تحققت في اقليمها . ويتم هذه التحويلات بدون اي تأخير لا مبرر له وفقا لسعر التحويل الرسمي المطبق على عمليات التحويل الجارية ، والنظم النقدية المعمول بها في كل من البلدين .

#### المادة - ١١ -

##### تشغيل مؤسسة النقل الجوي

يحق لمؤسسة او مؤسسات النقل الجوي التابعة لطرف متعاقد ان تحضر وتحتفظ في اقليم الطرف المتعاقد الاخر ، وفقا لقوانين ولوائح هذا الطرف الخاص بالدخول والاقامة والعمل ، موظفي جهازها الاداري والفني والعمليات وغيرهم من المتخصصين اللازمين لتشغيل الخطوط الجوية .

#### المادة - ١٢ -

##### المشاورات

- ١ - تقوم سلطات الطيران المدني التابعة للطرفين المتعاقدين بالتشاور فيما بينهما من وقت لآخر بروح من التعاون الوثيق لضمان تنفيذ احكام هذا الاتفاق ومراعاة تطبيقها بصورة مرضية . كما تقوم بالتشاور فيما بينهما لتعديل هذه الاحكام حينما يكون ذلك ضروريا .
- ٢ - يجوز لأي طرف متعاقد ان يطلب الدخول في مشاورات ، وتبدأ هذه المشاورات خلال فترة ستة (٦) يوما من تاريخ استلام الطلب ، الا اذا اتفق كلا الطرفين المتعاقدين على مد هذه الفترة .

#### المادة - ١٣ -

##### حل الخلافات

- ١ - اذا نشأ اي خلاف بين الطرفين المتعاقدين يتعلق بتفسير او تطبيق هذا الاتفاق وجب عليهما اولا محاولة نفسه بالتفاوض .
- ٢ - اذا لم يصل الطرفان المتعاقدان الى تسوية للخلاف عن طريق المفاوضات جاز لها الاتفاق على اقالته الى هيئة او شخص للنصل فيه . واذا لم يتفق على ذلك يحال النزاع بناء على طلب اي من الطرفين المتعاقدين للنصل فيه الى هيئة تحكم مشكلة من ثلاثة محكمين يمين كل طرف بتماقد عضوا واحدا ويختار العضوان المعينان على هذا الوجه العضو الثالث . ويجب على كل من الطرفين المتعاقدين

هكذا من الأشهر

أن يعين محكماً خلال فترة ستين (٦٠) يوماً من تاريخ تسلم أحد الطرفين المتعاقدين مذكرة بالطريق الدبلوماسي من الطرف المتعاقد الآخر يطلب فيها حالة النزاع إلى التحكيم بواسطة هذه الهيئة ويتم تعيين المحكم الثالث خلال فترة ستين (٦٠) يوماً آخرى .

فإذا تعذر على أي من الطرفين المتعاقدين تعيين محكم في خلال الفترة المحددة أو إذا لم يتم تعيين المحكم الثالث في الفترة المحددة يجوز لرئيس مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين تعيين محكم أو محكمين بحسبها تقتضيه الحالة وفي مثل هذه الحالة يجب أن يكون المحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة وأن يراعى هيئة التحكيم .

٣ - يجب على الطرفين المتعاقدين تنفيذ أي قرار يصدر وفقاً للفقرة ٢ من هذه المادة .

#### المادة - ١٤ - التعديلات

١ - إذا رأى أي من الطرفين المتعاقدين أنه من المرغوب فيه تعديل أي نص من هذا الاتفاق بخلاف جدول الطرق الملحق به ، جاز له أن يطلب الدخول في مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر . ويتم تأكيد التعديلات التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان بتبادل مذكرات بالطريق الدبلوماسي وتتدخل إلى حيز النفاذ اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ تسلم الطرفين المتعاقدين من بعضهما الآخر الاخطار الخاص باتمام الاجراءات الدستورية الخاصة بهما .

٢ - إذا رأى أي من الطرفين المتعاقدين أنه من المرغوب فيه تعديل جدول الطرق الملحق فإن هذا التعديل إذا اتفق عليه بين الطرفين المتعاقدين يتم تأكيده عن طريق تبادل مذكرات بالطريق الدبلوماسي ويسري مفعوله من تاريخ تبادل هذه المذكرات .

#### المادة - ١٥ - الانتهاء

يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يخطر الطرف المتعاقد الآخر في أي وقت بأنه قرر إنهاء هذا الاتفاق ، على أن يتم إبلاغ هذا الاخطار في نفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني . وفي هذه الحالة ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد مرور اثنى عشر (١٢) شهراً من تاريخ استلام الطرف المتعاقد الآخر للاخطار بما لم يتم سحب اخطار الانتهاء بالاتفاق قبل انتهاء هذه المدة . وإذا لم يعترف الطرف المتعاقد الآخر باستلامه للاخطار فيعتبر أنه قد تسلمه بعد مضي أربعة عشر (١٤) يوماً من تاريخ استلام المنظمة الدولية للطيران المدني للاخطار .

#### المادة - ١٦ - سريان المفعول

يدخل هذا الاتفاق إلى حيز النفاذ اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ تسلم الطرفين المتعاقدين اخطاراً من بعضهما بالقيام اجراءاتهما الدستورية المعنية .  
وابتداءً لذلك ، فإن الموقعين أدناه قد وقعوا الاتفاق الحالي بما لهما من سلطة مخولة من حكومتيهما المعنية .  
ثم من نسختين أصليتين باللغة العربية في اليوم السادس والعشرين من شهر فبراير سنة ألف وتسعمائة وستة وثلاثين .

من حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

خلاد محمد علي

من حكومة

جمهورية مصر العربية

لواء طيار علي عثمان زيكو

#### الملحق

##### - أ -

١ - للمؤسسات التي تعينها حكومة جمهورية مصر العربية الحق في تشغيل الخط الجوي التالي في كلا الاتجاهين والهبوط في الأراضي الأردنية لأغراض تجارية : -

تقطن في جمهورية مصر العربية عمان و/أو العقبة و/أو القدس .

##### - ب -

٢ - للمؤسسات التي تعينها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية الحق في تشغيل الخط الجوي التالي في كلا الاتجاهين والهبوط في الأراضي المصرية لأغراض تجارية :

تقطن في المملكة الأردنية الهاشمية القاهرة و/أو الاسكندرية و/أو الاقصر و/أو شرم الشيخ .

هكذا من الأصل



### اجور المعالجة في المستشفيات والمراكز التابعة لوزارة الصحة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٤/٦ - بالاستناد الى المادة ١٣ من نظام التأمين الصحي المدني رقم ١٠ لسنة ١٩٨٣ - الموافقة على تعديل اجور المعالجة في المستشفيات والمراكز التابعة لوزارة الصحة المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣١٣٢ تاريخ ١٩٨٣/٢/١٦ على النحو التالي :

١ - إلغاء البند ٦ من اجور المعالجة والاستعاضة عنه بما يلي :

٦ - الادوية في المراكز والعيادات (١٠٠) فلس عن كل علاج في الوصفة الطبية .

ب - اضافة البند ١١ التالي الى اجور المعالجة :

١١ - يستوفى من المراجع للمستشفيات او المراكز الصحية بعد انتهاء ساعات الدوام الرسمي مئلي الاجور المقررة في البنود ( ١-٢-٣-٤ ) ويستثنى من ذلك المستفيدون من نظام التأمين الصحي المدني وحوادث الاسعاف والاصابات الطارئة .

### تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨٦ تعليمات الدراسة في كليات المجتمع صادرة بالاستناد للمادة « الرابعة » من قانون التعليم العالي رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات « تعليمات الدراسة في كليات المجتمع لبرامج السنتين لسنة ١٩٨٦ » ويعمل بها من بداية العام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧م

المادة ٢ - يكون للتعليمات والعبارة التالية المعاني المخصصة لها اذناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك.

الوزارة	:	وزارة التعليم العالي .
الوزير	:	وزير التعليم العالي .
الكلية	:	اية كلية مجتمع حكومية او خاصة ترخص لها وزارة التعليم العالي .
البرنامج	:	مجال من مجالات التعليم بعد المرحلة الثانوية لا تقل مدة الدراسة فيه عن اربعة فصول دراسية ، ويشتمل على تخصص دراسي واحد او اكثر .
التخصص الدراسي	:	مجموعة من المواد التعليمية في حقل واحد من برنامج واحد يؤدي النجاح فيها الى الحصول على مصدقة تضع الوزارة نموذجها لها .
المادة التعليمية	:	مادة دراسية تقدم خلال فصل دراسي واحد ، ويخصص لها عدد من الساعات المعتددة .
الساعة المعتددة	:	ساعة عشر لقاء صفيا نظريا او مئلي هذا العدد من اللقاءات العملية مع ما يقتضيه ذلك من اعداد ويحث وانشطة من جانب الطالب يحدده المعلم بما لا يقل عن ساعتين لقاء كل ساعة صفية نظرية .
الفصل الدراسي	:	ساعة عشر اسبوعا دراسيا مئليا بما في ذلك مدة الامتحانات .
الفصل الصيفي	:	ثمانية اسابيع بما في ذلك مدة الامتحانات اذا كان موجودا .

### مدة الدراسة والتصاب الدراسي

المادة ٣ - مدة الدراسة في التخصص الواحد اربعة فصول دراسية في حدها الأدنى وسبعة فصول دراسية في حدها الأعلى .

المادة ٤ - تحدد الوزارة لكل تخصص المواد التعليمية « الاجبارية والاختيارية » التي يتألف منها وعسدد الساعات المعتددة لكل منها .

المادة ٥ - الحد الأعلى للتصاب الدراسي للطلاب ١٨ ساعة معتددة في الفصل الدراسي الواحد ، والحد الأدنى له ١٠ ساعات معتددة ، وفي الفصل الصيفي يكون التصاب نصف هذا العدد من الساعات المعتددة .

هذا من الأصل

ب - يجوز ان يقل نصاب الطالب الدراسي في أي فصل من الفصول بعد الفصل الرابع من دراسته عن ١٠ ساعات معتدة .

ج - يكون الحد الاعلى للنصاب الدراسي للطالب الذي يقل معدله في امتحان شهادة الدراسة الثانوية عن ٦٠٪ ١٢ ساعة معتدة، ويسمح له بالنصاب الدراسي المنصوص عليه في الفقرة «ا» من هذه المادة اذا حصل في أي فصل دراسي على معدل تراكمي لا يقل عن ٦٥٪ .

د - يصل النصاب الدراسي للطالب الى ٢٠ ساعة في التخصصات التي تزيد على ٧٠ ساعة معتدة .

#### الامتحانات والعلامات والمصدلات

المادة ٦ - ١ - الحد الأدنى لعلامة النجاح في المادة التعليمية ٥٠٪ .

ب - العلامة الدنيا لاية مادة تعليمية ٢٥٪

ج - يعطى الطالب الذي يثبت انه غش في احد 'الامتحانات لاية مادة تعليمية العلامة الدنيا .

د - تتكون العلامة النهائية للمادة التعليمية بما يلي :

- علامة امتحان نهاية الفصل ٥٠٪ .
- علامة امتحان نصف الفصل ٢٠٪ ، والامتحانات اليومية ٢٠٪ على الاقل عن امتحانين وعلى ان تملن مواعيد عقد هذه الامتحانات قبل موعدها بأسبوع على الاقل .
- علامة المشاركة بها يعينه من اعداد مسبق وتفاعل صفي وابحث وتقارير ١٠٪ .
- هـ - تتوزع العلامة النهائية للمادة التعليمية ذات الجزئين العملي والنظري بنسبة الساعات المعتدة المخصصة لكل منهما .

المادة ٧ - ١ - يدخل في حساب المعدل التراكمي للطالب علامات جميع المواد التعليمية التي يدرسها سواء كان ذلك لأول مرة أو إعادة أو ابدالا .

ب - بحسب المعدل التراكمي بقسم مجموع نتائج ضرب علامة كل مادة تعليمية بعدد ساعاتها المعتدة على مجموع الساعات المعتدة التي درسها الطالب .

المادة ٨ - ١ - تحتفظ كل كلية بسجلات واميه لعلامات الطلبة في المواد التعليمية المختلفة التي درسوها منظمة بحسب الفصول الدراسية .

ب - ترسل كل كلية في مدة اقصاها اسبوعان من انتهاء الفصل الدراسي سجلات علامات الطلبة المرشحين لامتحان دبلوم كليات المجتمع ، وفيما هذا ذلك ترسل السجلات الى الوزارة في مدة اقصاها شهر ، بعد تدقيقها وتوقيعها من المثنين وعمادة الكلية .

#### إعادة دراسة المواد

المادة ٩ - ١ - يعيد الطالب دراسة كل مادة تعليمية إجبارية لم ينجح بها .

ب - للطالب ان يعيد دراسة المادة الاختيارية التي لم ينجح فيها او يستبدل بها مادة اختيارية أخرى .

ج - للطالب ان يعيد دراسة أية مادة تعليمية لم تزيد علامته فيها على ٦٠٪ لرفع معدله التراكمي الى حده الأدنى .

#### التسجيل والانسحاب والإضافة

المادة ١٠ - يحدد وزير التعليم العالي مواعيد القبول والتسجيل والإمطل الرسمية والدوام في كليات المجتمع والمعاهد في بداية كل عام دراسي .

المادة ١١ - ١ - يسمح للطالب بالانسحاب من دراسته مواد تعليمية سجل لها وتسجيل مواد تعليمية بديلة لها مجسوبا به الرسوم التي دفعها ، وذلك خلال الأسبوع الأول من بداية الفصل الدراسي أو الفصل الصيفي .

ب - خلافا لما ورد في البند السابق من هذه المادة، يسمح للطالب بالانسحاب من دراسة المادة التعليمية خلال شهر من بداية الفصل الدراسي بطلب خطي وموافقة من عميد/مدير الكلية ، ويفقد حقه في الرسوم المدفوعة عنها على الا يقل نصاب الطالب عن الحد الأدنى المسموح به .

ج - اذا لم ينسحب الطالب خلال المدة المذكورة يعتبر ملتزما بالمادة التعليمية .

#### الدوام والمواظبة

المادة ١٢ - بحسب غياب الطالب ابتداء من تسجيله رسميا في سجل الحضور والغياب في الكلية ويعتبر الغياب غير مشروع الا في الحالتين التاليتين:

- ١ - مرض الطالب استنادا الى تقرير طبي مصدق .
- ب - الظروف القاهرة التي يقرها عميد/مدير الكلية .

المادة ١٣ - اذا تجاوز غياب الطالب في اية مادة تعليمية حصتين نظريتين أو ما يعادلها من الحصص العملية لكل ساعة معتدة من الساعات المقررة لاية مادة تعليمية دون عذر مقبول ، يحرم من التقدم للامتحان النهائي لتلك المادة ويعطى الحد الأدنى للعلامة وهو ٢٥٪ ، وتدخل النتيجة في حساب معدله التراكمي في ذلك الفصل ويسمح له في حضور اللقاءات الصنية لتلك المادة وذلك بموافقة عميد/مدير الكلية .

المادة ١٤ - اذا تجاوز غياب الطالب بعذر مقبول ونسبة ٢٠٪ من اللقاءات الصنية لاية مادة تعليمية يعتبر منسحبا منها ، على ان يتقدم بها يثبت عذره خلال اسبوع من تاريخ عودته للدراسة .

#### تأجيل الدراسة

المادة ١٥ - ١ - يجوز تأجيل دراسة الطالب لمدة لا تزيد على سنتين ( ٢٤ شهرا ) .

ب - يجوز لمجلس الكلية الموافقة على تأجيل دراسة الطالب لمدة فصل دراسي واحد بعذر يقبله المجلس ، ثم تعلم الوزارة بذلك خلال اسبوعين من قرار التأجيل .

ج - للوزير بتسبب من عميد / مدير الكلية ان يوافق على تأجيل دراسة الطالب لمدة لا تزيد على سنتين بشرط ان يكون قد درس في كليته فصلين دراسيين متتاليين .

د - لا تزيد مدة التأجيل في مجموعها على سنتين .

هـ - ينظر في طلب التأجيل بناء على طلب خطي يقدمه الطالب ويبين فيه الاسباب الموجبة لذلك .

و - لا تحسب مدة التأجيل من المدة المسموح بها للدراسة في الكلية .

#### الانتقال من الكلية

المادة ١٦ - ١ - يجوز للطالب ان ينتقل من كلية الى أخرى لدراسة التخصص نفسه قبل بداية أي فصل دراسي على ان يتقدم بطلب لمعيد/ مدير كليته ، والحصول على الموافقة من عميد/مدير الكلية التي سينتقل اليها وتبلغ ذلك الوزارة .

ب - تحسب للطالب جميع المواد التعليمية التي درسها في الكلية التي انتقل منها .

ج - يتقدم الطالب الى امتحان دبلوم كليات المجتمع من الكلية التي ينتقل اليها اذا درس فيها على الاقل فصل دراسي بنصاب دراسي كامل .

د - يجوز للطالب بعد موافقة عميد/ مدير كليته ولغايات التخرج دراسة ما لا يزيد على ( ٨ ) ساعات معتدة في كلية أخرى .

#### الفصل من الكلية

المادة ١٧ - يصل الطالب من الدراسة في كليته بسبب وضعه الدراسي في الحالات التالية :

- ١ - اذا حصل على معدل تراكمي اقل من ٥٠٪ في أي فصل من الفصول .
- ب - اذا حصل على معدل تراكمي اقل من ٥٥٪ في أي فصل دراسي بعد الفصل الاول .
- ج - اذا استنفذ المدة المسموح به الدراسة تخصصه .
- د - اذا انقطع من الدراسة مدة تزيد على ٢٠٪ من الفصل الدراسي انقطاعا متواصلا دون عذر يقبله عميد / مدير الكلية .
- هـ - اذا زادت مدة انقطاع الطالب من المدة الموقعة له .
- و - اذا عاد الطالب للعمل النفس في الامتحان .

هكذا من الأصل



المادة ١٨- أ - يجوز للطلاب الذي يصل من كليته بموجب البنود الواردة في المادة السابقة ان يسجل في كليته او في كلية أخرى كطالب يستجد في تخصص آخر بعد موافقة مدير الكلية .  
ب - يحسب للطلاب الذي يسجل في تخصص جديد ما لا يزيد على (١٠) ساعات معتمدة من المواد التي سبق له ان درسها في تخصصه اذا لم تقل علاماته فيها من ٦٠٪ ولم يفض على دراسته أكثر من ثلاث سنوات .

### التخرج

المادة ١٩- يعتبر الطالب ناجحاً في تخصصه اذا اتم بنجاح دراسة جميع المواد التعليمية المطلوبة لذلك التخصص وكان معدله التراكمي ٦٠٪ فأكثر .

المادة ٢٠- أ - تمنح الكلية الناجحين من طلبتها بمصدقات تنص على انهم انهوا دراسة التخصص المعين بنجاح .

ب - تصدر الوزارة نموجاً موحداً لتلك المصدقات تؤهله للتقدم لامتحان دبلوم كليات المجتمع .  
ج - تصدر الكلية كشف علامات لمن يرغب من طلبتها يكون وفق نمودج تضعه الوزارة ،  
مهما كان عدد الساعات المعتمدة التي درسها الطالب .

### احكام عامة

المادة ٢١- للوزير ان يتخذ القرار المناسب بشأن أية حالة او قضية لا تعالجها هذه التعليمات .

المادة ٢٢- تلغي هذه التعليمات اية تعليمات أخرى خاصة بالدراسة في كليات المجتمع تتعارض معها .

وزير التعليم العالي

د. ناصر الدين الأسد

### قرار رقم (١) مبيدات آفات زراعية لسنة ١٩٨٦.

صادر استناداً للمادة ٦٦ مقرة (ب) من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القرار ( قرار شروط واجراءات الترخيص باستيراد مبيدات الآفات الزراعية ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يمنع استيراد المبيدات الزراعية الا بعد الحصول على تصريح بتعاطي مهنة استيراد المبيدات وفق النموذج رقم ١ المرفق بهذا القرار .

المادة ٣ - يشترط في طالب التصريح بتعاطي مهنة استيراد المبيدات ان يكون اردني الجنسية وحاصلاً على الأقل على شهادة بكالوريوس في العلوم الزراعية في أحد التخصصات التالية : -  
مبيدات زراعية ، وقاية نباتات ، حشرات اقتصادية ، امراض نباتية ، مكافحة الآفات الزراعية ، شعبة علمية او انتاج نباتي وان يكون منتسباً لنقابة المهندسين الزراعيين الاردنيين وحائزاً على اذن بمزاولة مهنة الهندسة الزراعية او ان يكون متعاقداً مع مهندس زراعي يحمل المؤهلات السابقة الذكر وان يكون متفرغاً للعمل لديه بصورة فعلية ودائمة وفي هذه الحالة يكون المهندس الزراعي مسؤولاً بالتكافل والتضامن معه في كل ما يتعلق بتطبيق الفصل الثاني من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .

المادة ٤ - على طالب التصريح ان يقدم الى الجهة المختصة في وزارة الزراعة مرفقاً بالوثائق التالية :-

أ - النسخة الاصلية او صورة طبق الاصل عن شهادة البكالوريوس في العلوم الزراعية الواردة في المادة السابقة التي يحملها او وثيقة صادرة عن الجامعة او الكلية التي تخرج منها مصدقة حسب الاصول .

ب - شهادة انتساب واجازة بمزاولة مهنة الهندسة الزراعية صادرة عن نقابة المهندسين الزراعيين في الاردن .

ج - جواز السفر او بطاقة الاحوال المدنية .

د - نسخة طبق الاصل مصدقة عن العقد اذا كان طالب التصريح متعاقداً مع مهندس زراعي مصدقاً من كاتب العدل او وزارة العمل .

المادة ٥ - على كل من يصرح له باستيراد مبيدات الآفات الزراعية تعيين مهندس زراعي او فني زراعي حاصل على شهادة الدراسة الثانوية الزراعية بالاضافة الى المهندس الزراعي للقيام بأعمال البيع والتعامل مع الجمهور ويستثنى من ذلك المستوردون الذين يتوون بالبيع بالجملة الى محلات بيع المبيدات ولا يملكون محلات خاصة لبيع المبيدات مباشرة الى المزارعين .

المادة ٦ - لا يسمح للشركات الاجنبية التي تفتح مكاتبها في الاردن ببيع المبيدات ويجوز التصريح لها باستيراد بعض العينات لغراض الابحاث والتجارب على الا تتجاوز هذه العينات عشرة لتر/كغم وليرة واحدة لكل نوع من انواع المبيدات .

المادة ٧ - يتوجب على المصريح له باستيراد مبيدات الآفات الزراعية ان يحصل على سجل خاص من وزارة الزراعة يدون فيه كميات المبيدات المستوردة وانواعها وتاريخ الاستيراد وحركة المصادر والوارد وسعر البيع وان يبرز هذا السجل عند الطلب .

المادة ٨ - يتوجب على المصريح له باستيراد مبيدات الآفات الزراعية ان يكون لديه محلاً او مستودعاً صالحاً لتخزين او بيع المبيدات بعيداً عن مستودعات الأغذية ومواد التجميل والاعلاف ومصادر المياه ومستوفياً الشروط التي تصدرها وزارة الزراعة بهذا الخصوص .

المادة ٩ - كل من يرتكب جرم التزوير بالوثائق المبزرة في المادة (٤) والمادة (٧) من هذا القرار يحرم نهائياً من حق التصريح ويحال للجهات القضائية المختصة .

المادة ١٠ - بعد استكمال شروط التصريح يقرر وزير الزراعة منح التصريح اللازم بعد استيفاء الرسوم المقررة في الملحق رقم (١) من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .

هكذا من الأصل

المادة ١١- يسري مفعول التصريح لمدة سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الاول ويجب ان يجدد سنويا خلال شهر من تاريخ انتهائه والمخالف يفسر بمضاعفة الرسوم المقررة .

المادة ١٢- في حالة نسخ التعاقد بين صاحب التصريح والمهندس الزراعي المتعاقد معه فعلى صاحب التصريح وكذلك المهندس الزراعي ان يخطرا وزارة الزراعة خطيا بنسخ التعاقد خلال شهر وعلى صاحب التصريح ان يخطر وزارة الزراعة باسمه بديله خلال شهر من تاريخ نسخ العقد .

المادة ١٣- اذا لم يلتزم صاحب التصريح باحكام المادة ١٢ من هذا القرار فعلى ترخيصه حكما .

المادة ١٤- اذا لم يلتزم المهندس الزراعي باحكام المادة ١٢ فلا يعتمد للعمل لدى شركة اخرى ويحرم من التصريح لاستيراد مبيدات زراعية لمدة سنة كاملة .

المادة ١٥- اذا ارتكب المهندس الزراعي المتعاقد مع اي شركة زراعية والمعتمد لدى هذه الوزارة اية مخالفة بالنسبة للقرارات الصادرة بموجب المادة ٦٧، ٦٦ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ يحول المهندس الزراعي الى نقابة المهندسين الزراعيين لاتخاذ الاجراءات اللازمة بحقه بموجب المادة ١٧/١ من قانون نقابة المهندسين الزراعيين الاردنيين .

المادة ١٦- يلغى القرار رقم (١) مبيدات آفات لسنة ١٩٨٥ .

#### تصريح استيراد / بيع مواد مبيدات الآفات الزراعية

بموجب الصلاحية المخولة لي في المادة - ٦٦ - فترة - ب - الفصل الثاني من قانون الزراعة لعام رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

قد صرحت الى ( ) الحائز على ( ) باستيراد/بيع مواد مبيدات الآفات الزراعية الى / في المملكة الاردنية الهاشمية وقد سجل اسمه في وزارة الزراعة .

يجب على حامل هذا التصريح ان يكون خاضعا لقوانين الحكومة الاردنية وجميع تعليمات وزارة الزراعة المرعية الاجراء الآن والتي توضع موضوع الاجراءات المتعلقة باستيراد / بيع مبيدات الآفات الزراعية .

يسري مفعول هذا التصريح

من ١٩ / / الى ١٩ / /

وزير الزراعة

المهندس احمد دحقان

#### قرار رقم (٢) مبيدات آفات زراعية لسنة ١٩٨٦

صادر استنادا للمادة ٦٦ مقرة (١) من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

مادة ١ - يسمى هذا القرار ببيان شروط اجراءات تسجيل مبيدات الآفات الزراعية وعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - لايحوز استيراد او تداول مبيدات الآفات الزراعية الا بعد تسجيلها في وزارة الزراعة وتصادر اي كيه استوردت او جرى التخلص عليها في المراكز الجبركية قبل تسجيلها اينها وجدت داخل المملكة ويعامل وفق الاجراءات القانونية المعمول بها .

مادة ٣ - لاينظر في طلب تسجيل اي مبيد زراعي لاية جهة ما لم تكن مرخصة لاستيراد مبيدات زراعية وتتوفر لديها الشروط الواردة في المادة ٤ من قرار رقم ١ .

مادة ٤ - لايحوز تسجيل مبيدات الآفات الزراعية للشركات غير منتجة او مصنعة وقبل تسجيل اي مبيد زراعي لاية شركة على طلب التسجيل ان يقدم من المرجع المختص حسب الاصول الاتي :  
أ - شهادة تبين ان الشركة منتجة او مصنعة او مجهزة للمبيد وغير معينة او مجزأة فقط .  
ب - نموذج معا من الشركة ذات العلاقة تبين نشاطاتها في مجال صناعة وانتاج المبيدات مصدقا حسب الاصول .

مادة ٥ - يستثنى من شروط التسجيل المبيدات التي تستوردها وزارة الزراعة او المبيدات التي تستورد لايحاء او تجارب علمية تحت اشراف مؤسسة علمية معترف بها ولديها جهاز فني مؤهل للقيام بعمل هذه الابحاث والتجارب وتكون هي مسؤولة عنها ويسمح بادخال هذه المبيدات بموجب ترخيص خاص توافق عليه الجهة المختصة في وزارة الزراعة ويعود لها تقرير الشروط لكل طلب على ان يقدم النشرات الفنية للمبيد المراد ادخاله بهذه الصيغة .

مادة ٦ - يسمح باستيراد مبيدات آفات زراعية غير مسجلة كمبيدات مسبقة للشركات المصرح لها باستيراد المبيدات الزراعية وذلك بغرض اجراء الدراسات والملاحظات عليها على الا تزيد هذه الكمية عن اربعة عشر برتن كغم/ لتر لكل حالة او تركيز وليرة واحدة فقط لكل نوع على ان يقدم النشرات الفنية Technical data bulletin للمبيد المراد استيراده ، واجراء التجارب والملاحظات عليه قبل التسجيل ، كما يجب تقديم ما لا يقل عن ٢ كغم/لتر من هذه العينات للجهات المختصة في وزارة الزراعة لاجراء الدراسات ، شريطة ان تحمل العبوات عبارة عينات للتجارب ليست للبيع .

مادة ٧ - اذا تم تسجيل التركيز الاعلى لاي مبيد فيجوز السماح باستيراد التركيزات الاقل للمبيد المسجل بنفس الشكل على ان يعطى رقم تسجيل جديد ويستوفى رسم تسجيل للمبيد الاقل تركيزا المراد استيراده ، اذا تضمن شهادة التسجيل الاساسية القلبية لتسجيل التركيز الاعلى التركيزات الاقل المسجلة والمستعملة في بلد المنشأ .

مادة ٨ - يقدم طلب تسجيل اي مبيد من قبل الجهات ذات العلاقة مستورد او وكيل شركة ، مصنع محلي الى الجهة المختصة في وزارة الزراعة على نموذج خاص تعده لجنة المبيدات توضح فيه الاسم التجاري للمبيد ، المادة الفعالة تركيز وموحيته ، ويرفق طلب التسجيل بما يلي : -

أ - شهادة من الجهة المختصة مصدقة حسب الاصول تثبت ان المبيد مسجل Registered او موافق مصدق عليه Approved او مجاز ومرخص Cleared بنفس المواصفات القلبية للتسجيل بمصدقة حسب الاصول .

ب - شهادة من السلطة المختصة في بلد المنشأ ( وزارة الزراعة او الصحة او اية جهة مخولة ) مصدقة حسب الاصول تثبت ان المبيد مصرح باستعماله وتداوله في ذلك البلد بنفس المواصفات والاغراض التي يستعمل فيها المبيد المطلوب تسجيله في الاردن .

ج - شهادة تحليل من مختبر حكومي في بلد المنشأ او مختبر معترف به بمصدقة من السلطات المختصة في بلد المنشأ حسب الاصول تثبت ان نتيجة التحليل مطابقة كما ونوعا للمواد التي جهز منها المبيد ويشترط ان تبين نسبته Cis-trans في المركبات البايروبيدية وفق تركيب المبيد .

هذا من المصلح



د - ثلاث نسخ أصلية من النشرات الفنية Technical data bulletin مترجمة باللغة العربية أو الإنجليزية تبين جميع المعلومات المطلوبة للمبيد المراد تسجيله من مواصفات التركيب والسمية والجرعة المضادة والخواص الكيماوية والخواص الطبيعية وطريقة الاستعمال والأمان التي يتقاربها وفترة الأمان وغيرها من المعلومات الفنية .  
هـ - ثلاث نسخ باللغة الإنجليزية عن طريقة التحليل المنبئة لإجراء فحص الطلبات Formulation analysis وطريقة تحليل الأثر المتبقي للمبيد على المحاصيل الزراعية .  
و - ثلاث نسخ من المصنفة المقترحة استعمالها في الأردن باللغة العربية لاعتمادها من قبل اللجنة .

ط - أية معلومات تراها اللجنة ضرورية بخصوص تسجيل المبيد .

المادة ٩ - إذا كان المبيد غير مسجل في بلد المنشأ وبمستوى من قبل شركات عالمية منتجة للمادة الفعالة ويتم الاستيراد مباشرة من نفس الشركة وبمستوى لاغراض التصدير لعدم وجود محاصيل للاستعمال عليها أو عدم وجود أسواق لهذا المبيد في بلد المنشأ . ففي هذه الحالة يطلب شهادة تسجيل واستعمال للمبيد المراد تسجيله مصدقة حسب الأصول من :  
أ - دولتين أوروبيتين من دول السوق المشتركة .  
ب - أو وكالة حماية البيئة الأميركية E. P. A.

المادة ١٠ - يحال الطلب ومرفقاته الى لجنة مبيدات الآفات الزراعية التي لها بعد اكتمال دراستها ان تقرر قبول تسجيل المبيد أو رفضه مع ابداء الأسباب في حالة رفض تسجيله .

المادة ١١ - تعتمد اللجنة في قبول تسجيل المبيد على الأسس التالية :  
أ - فعالية المبيد .  
ب - خاصية قطاعي الزراعة من حيث الفائدة من استعماله .  
ج - كون المبيد المطلوب تسجيله مسموح استعماله ومستعمل فعلا في بلد المنشأ بنفس تركيب المواد الفعالة .  
د - ألا يكون المبيد المطلوب تسجيله ممنوع استعماله من قبل وزارة الصحة الأردنية أو في أي قطر عربي أو أجنبي بعد التحقق من أسباب المنع أو من قبل منظمة الصحة العالمية أو وكالات حماية البيئة في أي قطر .

المادة ١٢ - على لجنة المبيدات ان تتخذ قرارها حول كل مبيد خلال شهرين من تاريخ تقديم طلب التسجيل الى الجهة المختصة في وزارة الزراعة الا اذا كان هناك اسبابا مبررة للتأخير .

المادة ١٣ - للجنة المبيدات الحق بإرسال عينات المبيدات المقدمة للتسجيل الى أية جهة علمية داخل الأردن لإجراء الدراسات والتجارب عليها والتي بعد انتهاء هذه الدراسات والتجارب ان تقرر تسجيل المبيد أو رفضه .

المادة ١٤ - إذا وافقت اللجنة على تسجيل المبيد فيبلغ صاحب العلاقة خطيا بقرار اللجنة ويطلب منه استكمال إجراءات التسجيل وذلك :  
أ - بتقديم أربع عينات أصلية من المبيد الموافق على تسجيله على الا تقل العينة عن ١ كغم/لتر ويجب ان تحمل العينات المصنفة المصنفة لاستعمالها في الأردن .  
ب - مينة قياسية من المادة أو المواد الفعالة الداخلة في تركيب المبيد مع بيان درجة نقاوتها .  
ج - دفع رسوم التسجيل .

المادة ١٥ - المبيدات التي تقرر اللجنة قبولها تسجل في سجلات خاصة في الوزارة تحت رقم متسلسل ويعطى طالب التسجيل اشعاراً بالموافقة ويعطى شهادة تسجيل تنتهي بانتهاء شهادة تسجيل المبيد في بلد المنشأ .

المادة ١٦ - لا يجوز بعد تسجيل المبيد إجراء أي تعديل أو إضافة أو تغيير في تركيبه أو نشرته أو ملصقه الا بموافقة اللجنة .

المادة ١٧ - يحق للجنة طلب أية كمية من المبيد لتجربته وإجراء المشاهدات أو الدراسات عليه قبل اجازة تسجيله على الا تتجاوز هذه الكمية ١٠ كغم/لتر .  
المادة ١٨ - يلغى تسجيل المبيد حكما في الحالات التالية :

أ - إذا لم يتم استيراده لمدة عامين كاملين بموجب اذن التسليم .

ب - إذا لم يتم تجديد شهادة التسجيل الصادرة في بلد المنشأ خلال شهرين من تاريخ انتهاء مدة الشهادة .

ج - إذا لم يستكمل إجراء التسجيل كمنع الرسوم وتسديد العينات واعتماد المصنفات خلال شهرين من تاريخ التسجيل .

د - إذا مضى أربع سنوات على تسجيل المبيد .

المادة ١٩ - يلغى تسجيل المبيد ويتم مصادره وإتلافه أو يعاد تصديره الى خارج الأردن أو أعادته الى مصدره في الحالات التالية : -

أ - إذا تبين للجنة عدم فعالية المبيد بناء على الدراسات وتقارير محلية أو من أية جهة علمية تقررها اللجنة ويثبت ان لها أضراراً جانبية عند الاستعمال تحت الظروف المحلية .

ب - إذا تبين ان المبيد غير مسموح بتداوله في بلد المنشأ أو منع استعماله من وزارة الصحة الأردنية أو منظمة الصحة العالمية أو وكالات حماية البيئة ويتوجب على المستورد إبلاغ وزارة الزراعة بذلك في حينه ويتحمل المستورد المسؤولية القانونية في حالة عدم قيامه بذلك .

ج - إذا جرى تسجيله بناء على معلومات غير صحيحة .

د - إذا تبين ان المستورد لم يتقيد بالمصنفات المعتمدة من قبل لجنة المبيدات الزراعية أو وضع ملصقات غير مكتملة أو أي تغيير في تاريخ الصنع أو الانتهاء .

المادة ٢٠ - للوزارة الحق في إلغاء تسجيل أي مبيد بناء على تنسيب لجنة مبيدات الآفات مع بيان الأسباب التي أدت الى إلغائه .

المادة ٢١ - يجب إعادة تسجيل كل مبيد مضى على تسجيله أربع سنوات ، ويلغى تسجيل المبيد اذا لم يتم إعادة تجديد تسجيله خلال شهرين من تاريخ انتهاء شهادة التسجيل الصادرة من الوزارة . ولاغراض إعادة تجديد تسجيل المبيد على صاحب العلاقة تقديم : -

أ - شهادة تسجيل سارية المفعول صادرة من الجهة المختصة في بلد المنشأ مصدقة حسب الأصول .  
ب - شهادة استعمال في بلد المنشأ صادرة من الجهة المختصة مصدقة حسب الأصول .

المادة ٢٢ - كل مبيد يلغى لأي سبب لإعادة تسجيله الا بعد تقديم كافة الوثائق المطلوبة حسب ما هو وارد في المادة ٨ ، ١٣ من هذا القرار .

المادة ٢٣ - أ - تتقاضى وزارة الزراعة رسماً مقداره خمسة عشر ديناراً مقابل تسجيل كل مبيد .  
ب - تتقاضى وزارة الزراعة رسماً مقداره عشرة دنانير مقابل إعادة تسجيل كل مبيد .  
ج - تتقاضى وزارة الزراعة رسماً مقداره عشرة دنانير مقابل تجديد شهادة تسجيل كل مبيد .

المادة ٢٤ - للجنة المبيدات الحق في اختيار وتحديد عبوة وتركيز أي مبيد من العبوات والتركيزات المقدمة للتسجيل .

المادة ٢٥ - يلغى القرار رقم ٢ مبيدات آفات لسنة ١٩٨٥ .

وزير الزراعة  
المهندس أحمد نخقان

هكذا من المراحل

قرار رقم ٢ مبيدات آفات زراعية لسنة ١٩٨٦  
صادر استنادا للمادة ٦٧ من قانون الزراعة رقم ٢٠  
لسنة ١٩٧٢

مادة ١ - يسمى هذا القرار - قرار شروط استيراد مبيدات الآفات الزراعية ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - لا يسمح باستيراد أي نوع من مبيدات الآفات الزراعية ما لم يكن مسجلا في وزارة الزراعة .

مادة ٣ - لا يجوز استيراد مبيدات الآفات الزراعية من قبل أي شركة ، وكل مستورد أو أية جهة أخرى ما لم يكن حاصلًا على تصريح بتعاطي مهنة استيراد المبيدات .

مادة ٤ - على المستورد الحصول على تصريح بتعاطي مهنة استيراد المبيدات ان يتقدم بطلبه الى الجهة المختصة في وزارة الزراعة وفق النموذج رقم ٢ الملحق بهذا القرار وعلى ست نسخ حسب الأصول لاخذ موافقة وزير الزراعة قبل حصوله على رخصة الاستيراد من الجهات ذات العلاقة

مادة ٥ - يجب ان يبين في نموذج الاستيراد سابق الذكر المعلومات التالية :

١ - الاسم التجاري للمبيد المراد استيراده ونسبة المادة الفعالة ( تركيزه ) .

ب - رقم تسجيله في وزارة الزراعة .

ج - الكمية المراد استيرادها بالوزن او بالحجم .

د - نوع التعبئة .

هـ - الكمية الموجودة حاليا لدى المستورد .

و - سعر الاستيراد والقيمة الاجمالية بالدينار الاردني .

ز - طريق الشحن .

ح - مركز التخليص واسم المؤسسة المصدرة وعنوانها .

ط - اسم المستورد وعنوانه .

مادة ٦ - يجب تطيل أي مبيد مستورد لغراض مطابقة التركيب والتركيز من مختبر تابع لوزارة الزراعة او مختبر معتمد من وزارة الزراعة .

مادة ٧ - يسمح بالتخليص على المبيد المستورد بموجب تعهد خطي ببقية المبيد بعدم التصرف بالمبيد المستورد لحين ظهور نتيجة تحليل التركيب والتركيز .

مادة ٨ - يغرم المستورد ببقية التعهد اذا باع او طرح للتداول المبيد قبل ظهور نتيجة التحليل .

مادة ٩ - لا يسمح بالتخليص على مبيدات الآفات الزراعية المستوردة الى الاردن الا بعد الحصول على اذن تسليم من وزارة الزراعة حسب النموذج رقم ٣ المرفق بهذا القرار وتصادر أية كميات تدخل المملكة بدون اذن تسليم .

مادة ١٠ - لا يمتنع ان تسلم لادخال أي كمية من المبيدات الى الاردن ما لم يكن المستورد قد حصل مسبقا على تصريح الاستيراد المسبق للمادة ٩ من هذا القرار ويستثنى من ذلك المبيدات الواردة كمعينات للتجارب على الا تتجاوز الكمية ١٠ كغم/لتر .

مادة ١١ - لا يجوز استيراد مبيدات الآفات الزراعية الا من الشركات المنتجة والمصنعة او المجوزة من بلد المنشأ فقط على انه يجوز السماح باستيراد مبيدات آفات زراعية من خارج بلدانها المنتجة عند وجود مصنع للشركة المصنعة او المجوزة من البلد الاخر على ان يثبت ذلك رسميا من قبل الشركة المنتجة والمصنعة في بلد المنشأ ، ويشترط في هذه الحالة ابرار شهادة تسجيل واستعمال مصدقة حسب الأصول للمبيد المراد استيراده من الجهات المسؤولة والمعتمدة في البلد الاخر .

مادة ١٢ - يمنع أي وكيل/شركة/او شركة محلية او أجنبية أخرى من استيراد مبيدات آفات زراعية مسجلة لجهة أخرى ( وكيل شركة مستوردة ، إلخ ) في وزارة الزراعة على انه يجوز السماح باستيراد مبيدات مسجلة لجهة من قبل جهة أخرى اذا توفر أحد الشرطين .

١ - ان يبرز المستورد فائوره مسبقه تثبت ان المبيد المراد استيراده هو من نفس الشركة المنتجة او المصنعة لذلك المبيد المسجل في وزارة الزراعة يبين نفس بلد المنشأ مصدقه حسب الأصول .

ب - اذا سمحت الجهة المسجلة للمبيد في الاردن لاية جهة أخرى باستيراد هذا المبيد من نفس بلد المنشأ وذلك بموجب موافقة رسمية .

مادة ١٣ - يجب ان تحمل اوعية المبيدات المستوردة ملصقات باللغة العربية ومن بلد المنشأ المعلومات التالية:

١ - اسم المنتج او المصدر .

ب - اسم المبيد التجاري والاسم العام وتركيبه الكيميائي والنسبة المئوية للمادة الفعالة وحالة المبيد .

ج - رقم تسجيل المبيد في وزارة الزراعة .

د - الكمية الصافية في الوعاء .

هـ - تاريخ الصنع وتاريخ انتهاء المفعول او تاريخ الصنع ومدة صلاحية المبيد من صنعه ويمكن كتابة هذا التاريخ باللغة العربية والانجليزية وان يكون تاريخ الصنع والانتهاء مختوم كذلك على نفس العبوة من بلد المنشأ ويحدد التاريخ بالشهر والسنة .

و - الأمانات او الغايات التي يستعمل المبيد من اجلها وطريقة ونسبة الاستعمال والافاق التي يسمح باستعمال المبيد خلالها مع ذكر فترة الامان وهي الفترة ما بين اخر رشه والنتفك .

ز - الاحتياطات الواجب اتخاذها عند استعمال المبيد والاسعافات الأولية اللازمة في حالة التسمم ونوع العلاج المستعمل ضد التسمم .

ح - التأثير الضار للمبيد على بقية المزروعات والنحل والسبك .

ط - قابلية مزج المبيد مع غيره من المبيدات واية معلومات أخرى .

ي - اسم المستورد المحلي الكامل او المختصر .

ك - وضع عبارة مادة سامة على عبوة المبيد .

ويجب ان تكون هذه المعلومات مكتوبة بشكل واضح ثابت على الوعاء وبطريقة لا يمكن نزعها او تغييرها او احداث اي تغيير عليها ، كما يجب الحصول على موافقة مسبقة على هذه الملصقات من لجنة المبيدات في وزارة الزراعة .

مادة ١٤ - يكون المستورد مسؤولا عن هذه الملصقات الملتصقة على العبوات وبخلاف على أية مبيدات يطرحها في الاسواق المحلية اذا كانت الملصقات غير كاملة ومستوفية للشروط الواردة في المادة ١٣ من هذا القرار .

مادة ١٥ - على كل مستورد لمبيدات الآفات الزراعية ان يثبت سعر بيع المبيدات للمستهلك قبل طرحه في الاسواق وقبل عرضه للبيع للمزارعين

مادة ١٦ - تصدر أية كمية من المبيدات اينما وجدت في الاسواق المحلية اذا كانت الملصقات غير مستوفية الشروط الواردة في المادة ١٣ ، ١٥ من هذا القرار .

مادة ١٧ - لا يسمح باحداث اي تغيير على الملصقات بعد استيراد المبيدات الا بموافقة لجنة المبيدات .

مادة ١٨ - يجب حفظ وتخزين مبيدات الآفات الزراعية في عبواتها الاصلية ولا يجوز للمستوردين فتحها او تجزئتها الا بموجب موافقة الجهة المختصة في وزارة الزراعة مع حق التفتيش على عملية التخزين من قبل الجهة المختصة في وزارة الزراعة .

هكذا من المصنع



١ - لتجزئة البيدات السائلة توفر المكان المناسب والاجهزة والمعدات اللازمة لتجزئة وتعبئة البيدات اليا مع توفر الالبسة الواقية المناسبة للمشرفين على عملية التجزئة .

مادة ٢٠- على كل من حصل على موافقة بتجزئة مبيدات الافات الزراعية يتوجب عليه وضعها في عبوات من شائنها الا تحدث القباسا مع مواد غذائية او طيبة او تجميلية كما وبمن وضع هذه المبيدات في اوعية تستعمل عادة للمشروبات او المواد الغذائية .

مادة ٢٢- كل من يحصل على موافقة بتجئة مبيدات الافات الزراعية ان يكون لديه تجهيزات خاصة تضمن سلامة من يقوم بالتجئة مثل الكفوف والكمامات وملابس واقية ومراعاة المحافظة على صحة البيئة.

مادة ٢٣- يلى القرار رقم ٣ مبيدات آفات لسنة ١٩٨٥ .

[illegible]

معالي وزير الزراعة / عمان

أرغب في استيراد الجيادات الزراعية التالية :

رقم تسجيلها في الوزارة	الكمية المطلوبة استيرادها	نوع تعبئة	الكمية المباعة من المادة	الكمية الموجودة حاليا	سعر استيراد بالدينار الأردني

وسيتم استيراد هذه المواد من \_\_\_\_\_ من شركة \_\_\_\_\_  
وسيتم تخليصها من مركز جمرك \_\_\_\_\_  
الاسم الكامل للمستورد \_\_\_\_\_ عنوانه \_\_\_\_\_  
رقم رخصة تعاطي مهنة الاستيراد \_\_\_\_\_ تاريخها \_\_\_\_\_  
اسم المهندس المسؤول لدى المستورد \_\_\_\_\_  
توقيع المهندس : \_\_\_\_\_

مطالعة الجهة المختصة في وزارة الزراعة

قيمة الطوابع  
٣. فلس

موافقة  
وزير الزراعة

قال من الله جل

## الن تسليم

الى حضرة رئيس جبرك \_\_\_\_\_ المحترم

أرجو تسليم السيد \_\_\_\_\_

المبيدات الواردة لحساب شركة \_\_\_\_\_ عن طريق \_\_\_\_\_

والمطلوبة بنموذج استيراد مبيدات الآفات رقم \_\_\_\_\_ تاريخ \_\_\_\_\_ / / ١٩٨

والمطورة رقم \_\_\_\_\_ تاريخ \_\_\_\_\_ / / ١٩٨ والمؤلفة من المبيدات التالية :

الرقم	اسم المبيد	الكمية
١ -	_____	_____
٢ -	_____	_____
٣ -	_____	_____
٤ -	_____	_____
٥ -	_____	_____
٦ -	_____	_____
٧ -	_____	_____
٨ -	_____	_____
٩ -	_____	_____
١٠ -	_____	_____
١١ -	_____	_____
١٢ -	_____	_____
١٣ -	_____	_____
١٤ -	_____	_____
١٥ -	_____	_____

وزير الزراعة  
المهندس احمد دقشان

## قرار رقم (٤) مبيدات آفات زراعية لسنة ١٩٨٦

صادر استنادا للمادة ٦٦ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

مادة ١ - يسمى هذا القرار ( قرار شروط الاتجار وبيع وتداول مبيدات الآفات الزراعية ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يمنع الاتجار او بيع او تداول مبيدات الآفات الزراعية قبل الحصول على تصريح بتعاطي مهنة بيع المبيدات من وزير الزراعة وفق النموذج المرفق بهذا القرار ويغلق اي محل غير مرخص ويخالف باقصى عقوبة في المادة ٦٩ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .

مادة ٣ - يشترط في طالب التصريح بالاتجار وتعاطي مهنة المبيدات ان يكون اردنيا حاصلًا على شهادة الزراعة الثانوية وله خبرة في هذا المجال لا تقل عن عشرة سنين او خريج معهد زراعي عالي معترف به لا تقل خبرته عن خمس سنوات في هذا المجال او مهندسا زراعيًا من احدى التخصصات التالية :

مبيدات زراعية ، وقاية نباتات ، مكافحة الآفات الزراعية شعبة عالية ، انتاج نباتي وان يكون منتسبا لثقافة المهندسين الزراعيين الاردنيين او ان يكون متعاقدًا مع شخص يحمل نفس المؤهلات السابقة ومتفرغا للعمل لديه بصورة دائمة ويكون المتعاقد في هذه الحالة مسؤولا بالتكامل والتضامن مع صاحب العلاقة في كل ما يتعلق بتطبيق قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ والقرارات الصادرة المنفذة لاحكامه .

مادة ٤ - تسري صلاحية تصريح مهنة الاتجار وبيع وتداول المبيدات لمدة سنة مالية تبدأ من اليوم الاول من شهر كانون ثاني وتنتهي في الحادي والثلاثين من كانون الاول ويجب تجديده خلال شهر من تاريخ انتهائه وتضاعف رسوم التصريح لكل من يتاخر عن الدة المذكورة .

مادة ٥ - على طالب التصريح بالاتجار وبيع وتداول مبيدات الآفات الزراعية ان يقدم طلبه الى الجهة المختصة في وزارة الزراعة مرفقا بالوثائق التالية :

- النسخة الاصلية او صورة طبق الاصل مصدقة عن المؤهل العلمي .
- صورة من جواز السفر او هوية الاحوال المدنية .
- نسخة طبق الاصل عن العقد اذا كان طالب الترخيص متعاقدًا مع شخص يحمل المؤهل المنصوص عليه في المادة ٢ من هذا القرار مصدقا من كاتب العدل او وزارة العمل .
- شهادة انتساب المهندس الزراعي الى نقابة المهندسين الزراعيين الاردنيين وشهادة خبرة لخريج المدارس الثانوية من وزارة الزراعة .

مادة ٦ - بعد استكمال شروط التصريح بالاتجار وبيع المبيدات تقرر الوزارة منح التصريح بعد استيفاء الرسوم المقررة .

مادة ٧ - يتوجب على المصريح له بالاتجار وبيع المبيدات :

- ان يخصص محلا تجاريا مستقلا لبيع مبيدات الآفات الزراعية وان يكون مستوفيا الشروط التي تضعها وزارة الزراعة ولا يجوز تعاطي بيع المشروبات والماكولات او اية مواد غذائية اخرى او الاعلاف او اية مادة اخرى للاستهلاك البشري او الحيواني .
- ان يحتفظ بسجل خاص من وزارة الزراعة يدون فيه كميات المبيدات وانواعها وحركة الصادر والوارد وسعر البيع واسم المشتري وعنوانه وان يبرز هذا السجل لدى الطلب من قبل اي موظف مسؤول من وزارة الزراعة .

مادة ٨ - يشترط في المبيد المعروض للبيع ان يكون موضوعا في وعاء بحكم الاغلاق ( بخنوم ) ولا يمكن فتحه دون احداث اثر فيه وصالح لحفظه من المؤثرات التي تغير من تركيبه او خواصه ... الخ ومنع خطر التسمم من جراء عطب يمينيه .

هكذا من الأصل



مادة ٩ - يمنع عرض المبيدات للبيع ما لم تكن عليها ملصقات باللغة العربية ومحتوية على المعلومات الواردة في المادتين ١٥٤١٣ من القرار رقم ٣ وتصدر أية كمية تضبط بدون ملصقات كاملة ولا يباع أي تمويض لذلك .

مادة ١٠ - يجب حفظ وتخزين المبيدات في عبواتها الأصلية ولا يجوز فتحها أو تجزئتها ولا يسمح لحلات البيع بالفرق بتجزئة أي نوع من المبيدات .

مادة ١١ - كل من حصل على تصريح يتعاطى مهنة الاتجار وبيع المبيدات مسؤول عن المبيدات المتواجدة في محله من حيث الشروط الواجب توافرها في المبيدات المعروضة للبيع والتداول ويخالف عن أية مبيدات يعرضها بدون ملصقات باللغة العربية أو ملصقات غير كاملة أو عبوات بدون تثبيت الأسعار عليها أو عرض مبيدات منتهية بمفعولها .

مادة ١٢ - يحظر بيع المبيدات التي تتراوح الجرعة القاتلة عن طريق الفم على ذكر الجرذان من ٥-١ ملغم/كغم والمبيدات التي تتراوح الجرعة القاتلة عن طريق الجلد والجهاز التنفسي من ٢٠-١ ملغم/كغم وكذلك سموم الفئران ومواد التبخير إلا بتصريح خاص من وزير الزراعة أو من ينييه أو المهندس الزراعي المعتمد للشركات الزراعية المستوردة للمبيدات من قبل الجهات المختصة في وزارة الزراعة .

مادة ١٣ - يجري استعمال المبيدات الشديدة السمية والسامة والمنه عندها في المادة السابقة تحت الإشراف المباشر لموظفي وزارة الزراعة المخضمين أو يحمل ترخيصا خاصا باستعمال هذه المبيدات أو المهندس الزراعي المعتمد للشركات الزراعية المستوردة للمبيدات من قبل الجهات المختصة في وزارة الزراعة .

مادة ١٤ - تصدر أية كمية من المبيدات المعروضة للبيع إذا نفذت مدة الصلاحية بالإشارة إلى تاريخ انتهاء المفعول الموجود على ملصقة العبوة .

مادة ١٥ - للجهة المختصة في وزارة الزراعة أخذ عينات من المبيدات من مستودعات الشركات وترسلها لأي مختبر تراه مناسباً لتحليلها للتأكد من مطابقتها للمواصفات وتحليل المستورد تكاليف التحليل إذا تبين أن نتيجة التحليل مخالفة للمواصفات المقدمة من الشركة .

مادة ١٦ - يحظر إصدار نشرات فنية محلية أو زراعية من قبل أية شركة أو مستورد عن أية مبيدات دون أخذ موافقة لجنة المبيدات في وزارة الزراعة .

مادة ١٧ - يلغى القرار رقم ٤ مبيدات آتت لسنة ١٩٨٥ .

وزير الزراعة  
المهندس أحمد دخان

### قرار رقم ٥ لسنة ١٩٨٦

#### قرار منع الفئس والتوجيه في تعبئة الخضار والفواكه الخاصة بالاستهلاك البشري

صادر بموجب الفقرة (ب) من المادة ١٨٩ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته

المادة ١ - يسمى هذا القرار بقرار بمنع الفئس والتوجيه في تعبئة الخضار والفواكه لسنة ١٩٨٦ ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للافظاء الواردة في هذا القرار المعاني المبينة أدناه ما لم تدل العينة على غير ذلك .

التوجيه	: عدم تجانس محتويات العبوة الواحدة بحيث تكون محتويات الطبقة السفلى ليس لها نفس نوعية وخصائص الطبقة العليا الظاهرة للعين .
الفئس	: اظهار صفات اجود لمحتويات العبوة العليا المكتونة عن باقي محتويات العبوة .
العبوة	: صندوق أو قفص أو سلة أو شوال أو ما يشابهها بما يستعمل لتعبئة الخضار والفواكه .
الارسالية	: مجموعة عبوات تحتوي صنفاً واحداً بمقابل الصفات .
الشحنة	: مجموعة ارساليات .

المادة ٣ - يجري فحص كل ارسالية بأخذ عينة عشوائية ممثلة للارسالية ما بين ١-٥ ٪ من عدد عبواتها يتم تفريغها على سطح مناسب للتأكد من عدم توجيه محتوياتها على أن لا يقل عدد العينة العشوائية عن عبوة واحدة إذا قل عدد ارسالية عن ٥٠ عبوة .

المادة ٤ - لا يجوز لأي شخص بيع الخضار والفواكه الطازجة أو استيرادها أو تصديرها ما لم يكن خاليه من الفئس .

المادة ٥ - أ - تمنع ارسالية من التصدير أو البيع في الاسواق المحلية إذا تجاوزت نسبة الاختلاف ما بين الطبقة العليا للعبوة الواحدة وبين محتوياتها من حيث الشكل والحجم واللون والخصف ودرجة النضج والشوّهات الأخرى عن ١٠ ٪ مجتمعة .

ب - يسمح للشخص المخالف بإعادة توضيب بضاعته لإزالة أسباب المخالفة وتعامل بعدها وكأنها ارسالية جديدة إذا كان الانتاج حلي .

ج - يمنع بيع الخضار والفواكه داخل حدود البلديات إلا في الأماكن المختصة لذلك .

د - يحق للمشتري إعادة العبوة للبائع إذا تبين أن نسبة الفئس أو توجيهه تزيد على ١٠ ٪ .

المادة ٦ - تمنع ارساليات المستوردة من دخول المملكة أو البيع في الاسواق المحلية لفئات الاستهلاك البشري إذا تجاوزت نسبة الاختلاف ما بين الطبقة العليا للعبوة الواحدة وبين محتوياتها من حيث الشكل والحجم واللون والصنف ودرجة النضج والشوّهات الأخرى عن ١٠ ٪ مجتمعة .

المادة ٧ - يحق للجهات المخولة بمرافقة تطبيق أحكام قانون الزراعة بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لأجراء عمليات الكشف والمراقبة قبل شحن ارساليات كما يحق لها دخول المستودعات ومرافق التوضيب والبرادات والشاحنات ونقلات السكك الحديدية والموانئ والمراكب والبواخر وغيرها من الأمكنة حيث تعد الخضار والفواكه وذلك للقيام بأعمال المراقبة والتفتيش .

هكذا من المأكل